العنوان:	الأسرة مدرسة السياسة الأجمل
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	العبودي، اسماء
المجلد/العدد:	ع 64
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	62 - 63
رقم MD:	391928
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الشورى ، الأسرة ، الديمقراطية ، الزواج ، النظم السياسية ، العلاقات الأسرية ، القوامة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/391928

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأسرة .... مدرسة السياسة الأجمل

الدبلوماسى : أسماء العبودى

لا تخلو الدراسات الاجتماعية من تحليل للأسرة ومفاهيمها كوحدة متكاملة لمشروع منظم ونواة لمؤسسة مدينة ، تقوم وتنشأ على مفاهيم تبادلية ، وتوزيع أدوار داخلية وخارجية ، فهى تتكون بنظام " عقد "اجتماعى وشرعى ، ومن أطراف معلومة ولها كيانات مستقلة ، وبشروط متوافق عليها، بشراكة تتخذ طابعا اشتراكيا يستند إلى قيم دينية .

إن الإسلام لا ينظم العلاقة بين الزوجين فقط في الأسرة، بل يجعل بينهما سلة «توحد ،»ويؤكد انسجام هذه السلة مع ما فطر الله (عز وجل) عليه البشر، حيث التأكيد على أنه لا يمكن أن يستغني طرَفٌ عن آخر، ويترتب على هذه الصلة مقاصد مادية ومعنوية لتنشأ شراكة السكن وانتفاع كل طرف بما يقدمه للآخر، حيث يتم الاتفاق على قوانين مشتركة، واتفاقيات لضمان استمرار هذه القوانين، وتكوين سلطة ضابطة وسلطة مطلقة؛ نظرًا لما يترتب على وحدة الأسرة من تبعات كوجود أطفال ومصادر للدخل وتوزيع للمسؤوليات وميزانية شهرية وسنوية، وتحديد أوجه الشرف والإنفاق والاحتياط، وتحديد النظام الداخلي «الدستور» الذي توافقت عليه جميع الأطراف، حيث تكون هناك «اتفاقيات ضمنية» على الرئاسة والإنابة وتولي بعض المسؤوليات، واحترامها وتوزيع أو تفويض المهام حسب الجندر (النوع الاجتماعي) مراعاةً الخصوصية الخصائص الفسيولوجية لكل شخص.

تسود الحياة الأسرية الكثير من الأنظمة السياسية وربما تمر الأسرة بدورات برلمانية مختلفة، حيث يمكن أن تكون الديمقراطية هي النظام السائد، والعدالة والمسؤولية أمور ينبغي تحقيقها، ولكن تبقى السلطة المركزية موجودة دائمًا، ولا يمكن تخطيها لما

يترتب على هذا التجاوز؛ أو استخدام حق «الفيتو» التي هي السلطة المادية الأقوى، وما قد يترتب عليها أحياًنًا من صياغات لأنظمة جديدة ملزمة لكل أفرادها.

والأسرة في مفهوم الإسلام نموذج مصغر للأمة والدولة، تقابل فيها «القوامة» سلطة القيادة أو الدولة، ويقوم دستورها على أسس الشريعة، وتتم إداراتها بالشورى، ويشبه عقد الزواج بين المرأة والرجل عقد البيعة بين القائد والمواطنين، وفي حال النزاعات والخصومات تدار بنفس الآلية التي تدار بها نزاعات الدولة؛ إما بالصلح ،أو الهدنة ،أو الانفصال ،أو تدخل جهات خارجية محايدة للتحكيم، والذي يتم فيه اللجوء إلى حكٍم من أهلها أو حكٍم من أهله، وهي بذلك كسلطة الأمم المتحدة حين تعقد مجلسها الطارئ أو الاستثنائي، ليتم التصويت على القرار من الدول الأعضاء.

ويلحق بالأسرة الكثير من المتغيرات على مر السنوات، وهي نتيجة حتمية للتغير الداخلي فيها مثل تغير حجم الأسرة بعددها زيادة أو نقصان، وتغير مصادر الدخل ومستوى الإنفاق ،أو قلة مصادر الدخل وتوقف بعضها، حينها يتطلب الأمر إحداث بعض التغييرات والسياسات التي لم تعد صالحة للمرحلة، وإبدالها بسياسات جديدة تتناسب وحجم النمو والتضخم، لتستطيع من خلالها هذه الوحدة من تحقيق أهدافها، والتي من أهمها: الاستقرار والوحدة والتعايش السلمي ،ونقل القيم أثناء ممارسة التربية السليمة إلى الأجيال المتعاقبة؛ كونها المسؤولة الأولى عن التنشئة الاجتماعية والأمن الاقتصادي والثقافي، ومعالجة الاختلال الحضاري ،لتبقى هي أقوى جبهة داخلية تقاوم المتغيرات الحضارية والعولمة السلبية التي أثرت في القيم الدينية والاجتماعية وفي الهوية الثقافية داخل تكوينها، وحمايتها من التأثيرات السلبية ،بحيث تحافظ على العلاقات الإنسانية داخلها من خلال قيم المودة والرحمة والاحتواء والحوار، الذي يقوي جبهتها الداخلية، ويحمي كيانها من أن يصيبه أي انهيار، ويبدو ذلك من حيث ممارسة الأسرة للعديد من الأدوار التي تشمل كل النواحي التعليمية والثقافية والقضائية، وحل النزاعات والانتماء للأسرة الأكبر والقبيلة أو العشيرة.

وتبقى الأسرة في المقام الأول هي خط الدفاع الأخير الذي يجب المحافظة عليه من تدخل أي سلطة أخرى تهدم بنيانها ، أو تثير القلق والأزمات داخلها؛ لأنها مصدر الثقة والأمان، ليس فقط لأفرادها؛ وإنما لأي نظام سياسي قائم في العالم يعتمد على نشوء أفراده ومواطنيه بشكل سوي، ويعتمد عليهم في بناء الدولة.

تمر الأسرة بدورات برلمانية مختلفة ، حيث يمكن أن تكون الديمقراطية هي

النظام السائد، والعدالة والمسؤولية أمور ينبغي تحقيقها، ولكن تبقى السلطة المركزية موجودة دائماً.

عقد الزواج بين المرأة بين المرأة والرجل يشبه عقد البيعة بين القائد والمواطنين ، في حال النزاعات والخصومات تدار بنفس الآلية التي تدار بها نزاعات الدولة ؛إما بالصلح ، أو الهدنة ، أو الانفصال ، أو تدخل جهات خارجية محايدة للتحكيم

.